


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٣ ربيع الاول سنة ١٤١٢ هـ . الموافق ١ تشرين اول سنة ١٩٩١ م . العدد ٣٧٨

الفرس

الصفحة

١٦٦٥	ارجاه اجتماع مجلس الامة في دورته العادية .
١٦٦٦	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١٦٦٧	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون نغلة المهندسين
١٦٦٩	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية
١٦٧٠	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩١ قانون تصديق اتفاقية عرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية .
١٦٧٢	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١
١٦٧٧	نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٩١ نظام كلية عمال الجمعية للهندسة التطبيقية
١٦٩١	نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٩١ نظم كسوة القضاة
١٦٩٢	التعليمات المالية الخاصة بالكتاب الاثني لـ (ارو) لمنطقة الشرق الاوسط

مديرية المطابع العسكرية

هنا عند المطبع

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٧٨ من الدستور
تصدر أراذلنا بها هــوات :

يرجأ اجتماع مجلس الامة في دورته العادية حتى تاريخ ١٢-١-١٩٩١ م .

٢٢-١-١٩٩١ م .

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
جودت السبول

رئيس الوزراء
طاهر المصري

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لادارة
نقابة المهندسين المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٨٨ تاريخ ١-٢-١٩٨٨ الى مجلس الامة فادخل
عليه المجلس بعض التعديلات .
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية
السلمية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

١٩٩١-١-١٤

رئيس الوزراء
طاهر المصري

مكتبة الملك

نص المحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي وتامر باصداره واصفاته الى
قوانين الدولة :-

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩١
قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المهندسين لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ ، المشر اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرا عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٩ من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة ج منها :-
ويستثنى من شرط الحصول على المخرج العلمي لهذه الشهادة :-

١ - كل من التحق بالجامعة او الكلية او المعهد الهندسي قبل نفاذ احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ .
٢ - كل من حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة - المخرج الصناعي - .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
يقدم طلب التسجيل في النقابة الى مجلس الشعبة المختصة ليتولى دراسته ويشترط في ذلك ان يكون طالب التسجيل قد حصل على شهادة معادلة في الهندسة او الهندسة التطبيقية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي ، ويرفع مجلس الشعبة توصياته الى المجلس بقبول الطلب او رفضه مع بيان الاسباب وذلك خلال ٢٠ يوما من تاريخ تقديم الطلب اليه ، ويصدر المجلس قراره بقبول الطلب او رفضه خلال ٣٠ يوما من تاريخ رفعه اليه مع بيان الاسباب التي استند اليها في قراره .

المادة ٤ - تعدل المادة ٢٧ من القانون الاصلي باضافة الفقرة (هـ) التالية الى اخرها :-
هـ - هيئة المكاتب الهندسية .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٥٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - يجتمع مجلس الشعبة مرة واحدة على الاقل في كل شهر ، ويجوز لرئيس مجلس الشعبة دعوة مجلس الشعبة الى الاجتماع في اي وقت يراه مناسباً .

ب - يختص مجلس الشعبة بالمصالحات التالية :-
١ - تنظيم امور ممارسة المهنة المتعلقة بالشعبة ومتابعة التاهيل المستمر وعقد الندوات الهندسية ووضع مشاريع انظمة الممارسة المتعلقة بالشعبة ومتابعة تطبيقها وذلك وفقا لقرارات الهيئة العلمية للشعبة .

٢ - النظر في طلبات التسجيل لمضويصة النقابة في الانضمام والفروع الهندسية الواردة في الشعبة ورفع توصياته وتقريره حولها الى المجلس .

٣ - دراسة الامور الحالية عليه في المجلس ورفع توصياته بشأنها اليه .

٤ - حسم كل نزاع مهني بين اعضاء الشعبة والتحقق من اي نزاع مهني بين اعضاء الشعبة واصحاب الاعمال ورفع تقرير الى المجلس بذلك .

٥ - تشكيل اللجان المختصة من اعضاء الشعبة لمساعدة مجلس الشعبة .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ٥٣ من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥٣ - يكون للمكاتب والشركات الهندسية الاردنية هيئة تسمى (هيئة المكاتب الهندسية) يتم انتخابها وتحديد مهامها وكيفية انتخاب قراراتها بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

٢٩-٨-١٩٩١ م

وزير
الخارجية
الدكتور عبداللہ النور

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
المهندس رائف نجم

نائب رئيس الوزراء
وزير النقل والاتصالات
المهندس علي السحيمات

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
طاهر المصري

وزير
التخطيط
الدكتور زياد فريز

وزير المالية
باسل جردانه

وزير التعليم العالي
الدكتور محمد الجهوري

وزير التربية والتعليم
الدكتور عيد النحيات

وزير الاعلام
ووزير الثقافة
الدكتور خالد الكركي

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
ثابت الطاهر

وزير العمل
ووزير شؤون رئاسة الوزراء
عبدالكريم الدفسي

وزير السياحة والاتصال
عبدالكريم الكباريتي

وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة
سليم الزمبي

وزير دولة
للشؤون البرلمانية
عبدالسلام فريجات

وزير الاشغال العامة والاسكان
المهندس سعد هائل السور

وزير
دولة
جمال حفيظة الخريشة

وزير دولة
لشؤون رئاسة الوزراء
محمد فارس الطراونة

وزير المياه والري
المهندس سمير قعوار

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور عوني البشبي

وزير
الزراعة
الدكتور صبحي القاسم

وزير
المعدل
تيسير كنعان

وزير الداخلية
جودت السبول

وزير
الشباب
الدكتور صالح ارشيدات

وزير
الصحة
الدكتور ممدوح العبادي

وزير الصناعة والتجارة
ووزير التوطين
المهندس علي ابو الراغب

هذا منه لطلال

نحس الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩١ ، الملحق اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كتقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يعدل القانون الاصلي باضافة المادة التالية اليه برقم ١٢ .

المادة ١٢ - تبقى الانظمة والقرارات التي صدرت بمقتضى المادة ١٢ من القانون الاصلي قبل النسخها سرية المفعول وذلك اعتبارا من ١٤-١-١٩٩١ وحتى نهاية ٣١-١٢-١٩٩٢ ، ويعتبر ما استوفى بموجبها صحيحا وبالنسبة الواردة فيها الى ان تعدل وفقا لاحكام هذا القانون

المادة ٣ - يعاد ترقيم المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون الاصلي لتصبح ١٣ و ١٤ و ١٥ على التوالي .

الحسن بن طهول

٢٩-٨-١٩٩١ م .

وزير الخارجية الدكتور عبدالله النصور	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المهندس رائف نجم	نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات المهندس علي السحيات	رئيس الوزراء وزير الدفاع طاهر المصري
وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير التعليم العالي الدكتور محمد العموري	وزير التربية والتعليم الدكتور عيد الدحيات
وزير الاعلام ووزير الثقافة الدكتور خالد الكركي	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير شؤون رئاسة الوزراء مبدالكريم الدفسي	وزير السياحة والاثار مبدالكريم الكباريتي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سليم الزعبي	وزير دولة للشؤون البرلمانية عبدالسلام فريجات	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السور	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد فارس الطراونة	وزير المياه والسري المهندس سمير قصوار	وزير التربية الاجتماعية الدكتور عوني البشير	وزير التربية الاجتماعية الدكتور عوني البشير
وزير الزراعة الدكتور صبحي القاسم	وزير الداخلية جودت السبول	وزير الدولة جمال حديشة الخريشة	وزير الدولة جمال حديشة الخريشة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصحة الدكتور مدوح العبادي	وزير الصناعة والتجارة ووزير النويين المهندس علي ابو الراغب	وزير الصناعة والتجارة ووزير النويين المهندس علي ابو الراغب

نحس الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩١ قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طهول

٢٩-٨-١٩٩١ م .

وزير الخارجية الدكتور عبدالله النصور	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المهندس رائف نجم	نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات المهندس علي السحيات	رئيس الوزراء وزير الدفاع طاهر المصري
وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير التعليم العالي الدكتور محمد العموري	وزير التربية والتعليم الدكتور عيد الدحيات
وزير الاعلام ووزير الثقافة الدكتور خالد الكركي	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير شؤون رئاسة الوزراء عبدالكريم الدفسي	وزير السياحة والاثار مبدالكريم الكباريتي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سليم الزعبي	وزير دولة للشؤون البرلمانية عبدالسلام فريجات	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السور	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد فارس الطراونة	وزير المياه والسري المهندس سمير قصوار	وزير التربية الاجتماعية الدكتور عوني البشير	وزير التربية الاجتماعية الدكتور عوني البشير
وزير الزراعة الدكتور صبحي القاسم	وزير الداخلية جودت السبول	وزير الدولة جمال حديشة الخريشة	وزير الدولة جمال حديشة الخريشة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصحة الدكتور مدوح العبادي	وزير الصناعة والتجارة ووزير النويين المهندس علي ابو الراغب	وزير الصناعة والتجارة ووزير النويين المهندس علي ابو الراغب

هكذا منذ انشائها

اتفاقية بين حكومة المملكة البلجيكية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الخاصة بتقديم قرض من حكومة المملكة البلجيكية الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
ان حكومة المملكة البلجيكية « ويشمل اليها الحكومة البلجيكية » وحكومة المملكة الأردنية « ويشمل اليها بالحكومة الأردنية » .
نظرا للعلاقات الاقتصادية بين بلجيكا والاردن والرغبة في المحافظة على تطوير وتوسيع هذه العلاقات واهتمام بلجيكا بالانضمام الى الجتمع الدولي في جهودها لمساعدة الدول التي تاترت بازمة الخليج ، واستنادا الى نصوص التشريع المؤرخ في ١٩٦٤-٦-٣ والمعدل بالارادة الملكية رقم ٧٥ تاريخ ١٠-١١-١٩٦٧ بموجب القانون المؤرخ في ١٠-٨-١٩٨١ وكذلك الارادة الملكية رقم ٥٢٦ المؤرخة في ٣١-٣-١٩٨٧ فان وزير المالية في المملكة البلجيكية والوزير المسؤول عن العلاقات التجارية الخارجية والمفاوض بمنح القروض والمساعدات من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية يهدف الى تخفيف العبء الناجم عن ترايد المجز في ميزان المدفوعات الاردني الناتج من الظروف الخاصة والسفلة في منطقة الخليج .
بناء عليه فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الاولى استغلال القرض

- ١ - تقدم الحكومة البلجيكية الى الحكومة الأردنية قرضا بقيمة ٢٠٠ مليون فرنك بلجيكي .
- ٢ - يقدم هذا القرض الى الحكومة الأردنية من خلال دفعه واحدة بالفرنك البلجيكي يفتح في حساب - بلا موايد - في البنك الوطني البلجيكي باسم البنك المركزي الاردني .
- ٣ - سيتم الدفع وبالسعر المبكنة بعد ان يتم تجهيز الوثائق الرسمية المشمل اليها في المادة ٨ من هذه الاتفاقية

المادة الثانية الفائدة

- ١ - تدفع الحكومة الأردنية فائدة بمعدل ٢ ٪ سنويا على الرصيد المستحق من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية
- ٢ - يتم احتساب الفائدة بعد عشر سنوات من تاريخ الدفع المنصوص عليه في هذه الاتفاقية والمشار اليه في الفقرة ٢ من المادة ٧ من هذه الاتفاقية وتدفع هذه الفوائد بالفرنك البلجيكي الى البنك الوطني البلجيكي في بروكسل ممثل الخزينة البلجيكية .
- ٣ - تستحق الفائدة سنويا بتاريخ ٣١-١٢-١٢ من كل سنة ، واول دفعه تستحق في ٣١-١٢-٢٠٠١ .

المادة الثالثة التمديد

- ١ - يتم سداد قيمة هذا القرض من قبل الحكومة الأردنية الى الحكومة البلجيكية على عشرين تمسلا ، وقيمة كل تمسل ١٠ ملايين فرنك بلجيكي .
- ٢ - يتم السداد بالفرنك البلجيكي في بروكسل الى البنك الوطني البلجيكي بصفته ممثل الخزينة البلجيكية، ويتم ذلك سنويا في ٣١-١٢-١٢ من كل سنة - وتكون الدفعه الاولى في ٣١-١٢-٢٠٠١ .

المادة الرابعة استغلال القرض

المساعدة المالية المقدمة بموجب هذه الاتفاقية يجب ان تستخدم وعلى وجه الحصر من قبل الحكومة الأردنية لشراء السلع والخدمات البلجيكية المبينة لاحقاً .
ويجب ان تحدد الاجراءات الفنية لتنفيذ شروط هذه الاتفاقية بشكل مشترك من خلال تبادل كتب بين الحكومة البلجيكية والحكومة الأردنية .

المادة الخامسة

السلع المستتراه بموجب هذه الاتفاقية يجب ان تنقل بنسب متساوية وفق وثائق الشحن Bills of Lading الصادرة عن مجموعة اتحاد ملكي سمن الشحن البحري البلجيكية ، سواء كان بالكا للشحن البحري او يعمل بالشحن البحري على مسؤوليته الخاصة من جهة او ملكي سمن الشحن وعملتي الشحن من البلد المستند .

المادة السادسة

الدفعات الخاصة بالقرض والمقدمة بموجب هذه الاتفاقية بغرض تسوية حساب القرض يجب ان تكون معفاة من كل الرسوم والضرائب الحالية او المستقبلية، مهما كانت والتي قد تفرض على الدفعات تحت شروط او أنظمة كل من الحكومة البلجيكية او الحكومة الأردنية

المادة السابعة

يقوم البنك الوطني البلجيكي والبنك المركزي الاردني كممثلين من حكومتهما وبموجب اتفاق مشترك، باتخاذ التدابير الفنية المطلوبة لتنفيذ شروط هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة

تعتبر شروط هذه الاتفاقية سارية المفعول في التاريخ الذي يحدد بالذكريات المتبادلة والتي تنص بان الاجراءات المطلوبة من الجهات التشريعية الوطنية لكل طرف من اجل تنفيذ مقررات هذه الاتفاقية قد تم التقيد بها .

بان الموقعين ادناه والمفوضين لهذا الغرض قد وقعوا على هذه الاتفاقية .

وقعت بتاريخ ٢٨-٣-١٩٩١ على نسختين أصليتين باللغة الانجليزية .

من حكومة المملكة البلجيكية من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

هذه نسخة من

نحر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والشيوخ
تصادق على القانون الاتي وثابر باسـمـه
واضفـه الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢٢ - لسنة ١٩٩١
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ المشار اليه فيما يلي بقانونين اصليين كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة ٢ من القانون الاصلي وفي الجدول رقم ١ وجدول وصول الايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ ١٢٦٥٠٠٠٠٠ دينار ومثل ما هو مبين في الجدول رقم ١ الملحق في هذا القانون وجدول وصول الايرادات الملحقه بهذا القانون .
ب - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة ٢ من القانون الاصلي وفي الجدول رقم ٢ وجدول وصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ ٤٩٧١٢٠٠٠ دينار ومثل ما هو مبين في الجدول رقم ٢ وجدول وصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - يخفـض العـجز الوارد في المادة ٣ من القانون الاصلي بمبلغ ٧٦٧٨٧٠٠٠ دينار .

المادة ٤ - يضاف الى ايرادات الموازنة الطرئة المبينة في المادة ٤ مقرة ب مبلغ ٦٦٥٠٠٠٠٠ دينار لتغطية النفقات المبينة في هذا الملحق للموازنة الطرئة .

المادة ٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٢-١-١٩٩١ م .

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم الدكتور محمد الحياحات	وزير الاوقاف والشؤون والقديسات الاسلامية المهندس رائف نجم	نقيب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات المهندس علي السحيبات
وزير السياحة والاثار ميدالكريم الكباريتي	وزير التخطيط الدكتور زياد فوير	وزير التعليم العالي الدكتور محمد الحموري
وزير الاعلام ووزير الثقافة وزير الخارجية بلوكلة الدكتور خالد التركي	وزير الطاقة والشؤون المعدنية فايت الطاهر	وزير العمل وزير شؤون رئاسة الوزراء ميدالكريم الدغمي
وزير التربية الاجتماعية الدكتور عوني المشيني	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سليم الزغبيني	وزير دولة للشؤون البرلمانية ميدالسلام فريجات
وزير دولة جمال خديجة الفريضة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد فارس الطراونة	وزير المياه والري وزير الاشغال العامة والاسكان بلوكلة المهندس سمير قسوار
وزير الزراعة الدكتور صبيح القاسم	وزير المسجل تيسير كنعان	وزير الداخلية جنود المسبول
وزير الشباب الدكتور صالح ارشدات	وزير المحبة الدكتور مدوح المبيادي	وزير الصناعة والتجارة وزير التوزيع المهندس علي ابو الراغب

جدول رقم (١١)
اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

الفصل		الاياردات المقدرة	ايضاحات
رقمها	عنوانها	١٩٩١	
<u>الاياردات المحلية</u>			
٣	الضرائب الاخرى	٥٥٠٠	
٤	الرخص	٣٠٠٠	
٥	الرسوم	٣٣٠٠	
٦	البرق والهريد والهاتف	٤٠٠٠	
٩	الاياردات المختلفة	٣٢٠٠٠	
مجموع الاياردات المحلية		٤٧٨٠٠	
١٠- المساعدات المالية		٧٨٧٠٠	
مجموع الاياردات		١٢٦٥٠٠	
<u>مصادر التمويل</u>			
<u>١٢- القروض الخارجية</u>			
١- قروض لتمويل مشاريع التنمية		٧٥	منحه من السوق الاوروبية المشتركة
مجموع القروض الخارجية		٧٥	
مجموع التمويل		٧٥	
مجموع الاياردات والتمويل		١٢٦٥٧٥	

١٢٦٥٧٥

جدول رقم (٢)
اجمالي النفقات لملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٩١.

مجموع	النفقة			الفصل
	الراسماليه		الجاريه	
	المموله من القروض	المموله من الإيرادات		
الفصل	رقميه	عنوانيه		
٢٦	-	-	٢٦	٤٠ ديوان المحاسبه
١٣٠	-	-	١٣٠	١٢- المركز الجغرافي الملكي الاردني
٤٦ ٢٩٦	-	١٠ ٠٠١	٣٦ ٢٩٥	٤١- وزارة الماليه
١٥٠٠	-	-	١ ٥٠٠	٤٤- وزارة الماليه/داخريه فريجه الخلل
٤٥	-	-	٤٥	٤٥- وزارة الماليه/داخريه الاراضي والمصاحه
٧٥	٧٥	-	-	٦٤- وزارة المياه والري/سلطه وادي الاردن
١١١	-	-	١١١	٦٥- وزارة التسيير
٧٣٢	-	-	٧٣٢	٧١- وزارة التربيه والتعليم
(١٣٢)	-	-	(١٣٢)	٧٢- وزارة التعليم العالي
١٠٠	-	-	١٠٠	٩٢- وزارة النقل والاتصالات /مؤسسه العامه للمبريد والتفوير البريدي
٨٣٠	-	-	٨٣٠	٩٣- وزارة النقل والاتصالات /مؤسسه المؤكصلات:الملكيه واللائكيه
٤٩ ٧١٣	٧٥	١٠ ٠٠١	٢٩ ٦٣٧	المجموع

جدول رقم (٣)
ملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٩١

النفقة		الإيرادات	
النفقة	الموازنة الجارية	الموازنة الجارية	الإيرادات المحببة
١- النفقات الجارية	٢ ٢٤٢	٢ ٢٤٢	٤٧ ٨٠٠
أ- الجهاز المحلي	٢ ٢٤٢	٢ ٢٤٢	
ج- النفقات الأخرى			
١- دعم المواد التموينية	٨ ٠٠٠		
٢- الطاقة وخدمات أخرى	٩ ٥٠٠		
٣- فوائد القروض الخارجية	١٠ ٠٠٠		
٤- النفقات العامة	٢ ٤٠٠		
٥- دعم المؤسسات	٦ ٣٩٥		
مجموع النفقات الجارية	٢٦ ٢٩٥		
و- النفقات الجارية	٨٦ ٨٦٣		
٢- الموازنة الرأسمالية	٧٩ ٦٣٧	١٦٦ ٥٠٠	
أ- المشاريع الاستثمارية الممولة من الإيرادات			
١- مشاريع الوزارات والهيئات الحكومية	١٠ ٠٠١		
ب- المشاريع الاستثمارية الممولة من القروض	٧٥		
مجموع النفقات الرأسمالية	١٠ ٠٧٦		
مجموع النفقات	٤٩ ٢١٣	١٦٦ ٥٠٠	
٣- الموازنة العامة	٧٦ ٧٨٧	١٦٦ ٥٠٠	
إجمالي الموازنة	١٢٦ ٥٠٠	١٢٦ ٥٠٠	
موازنة التمويل			
أ- القروض الخارجية			
١- قروض لتمويل مشاريع استثمارية	٧٥		
و- الموازنة قبل التمويل	٢٦ ٧٨٧		
مجموع	٧٦ ٨٦٣	٧٦ ٨٦٣	
المجموع	٧٦ ٨٦٣	٧٦ ٨٦٣	
الموازنة الطارئة			
١- نفقات طارئة في ضوء الأزمة الراهنة	٦٦ ٥٠٠	٦٦ ٥٠٠	
المجموع	٦٦ ٥٠٠	٦٦ ٥٠٠	

ملحق الموازنة

نخبة الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤-١-١٩٩١
ناشر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٩١
نظام كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية
صادر بموجب المادة ١١ من قانون التعليم العالي
رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة :	وزارة التعليم العالي
الوزير :	وزير التعليم العالي
المجلس :	مجلس التعليم العالي
الكلية :	كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية
المعيد :	معيد الكلية

المادة ٣ - ١ - ينشأ في المملكة كلية للتعليم العالي تسمى (كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية) وتشتمل على برنامجين :

١ - برنامج الهندسة التطبيقية ومدة أربع سنوات او ما يعادلها بالساعات المعتمدة ، وينسج الدرجة الجامعية الاولى - البكالوريوس في الهندسة التطبيقية - ويهدف الى ما يلي :-
١ - اعداد المهندسين التطبيقيين .

ب - اعداد المعلمين المهندسين .
ج - رفع مستوى خريجي برنامج المهن الهندسية في كليات المجتمع للحصول على درجة البكالوريوس في الهندسة التطبيقية وفق القرارات والتعليمات التي يصدرها المجلس .

د - عقد الدورات التدريبية التي يحتاج اليها المجتمع المحلي .
هـ - القيام بالبحوث والدراسات التي تسهم في حل المشكلات التكنولوجية في الاردن وفي تطوير التطبيقات الهندسية في مختلف المجالات الصناعية والتجارية .

٢ - برنامج المهن الهندسية ومدة سنتين وينسج دبلوم كليات المجتمع .
ب - يكون مركز الكلية في عمان ، ويجوز لها القيام بعملياتها واعمالها في موقع اخر او اكبر في المملكة بقرار من المجلس .

المادة ٤ - للكلية ان تفتح اقساماً علمية وبراكر للبحث والتدريب والخدمات وان تفتش مدارس وان تضع برامج خاصة ، وينشأ كل منها ويديره ويبلغ بقرار من المجلس بناء على تنسيب من مجلس الكلية .

المادة ٥ - اللغة العربية لغة التدريس في الكلية - ويجوز تدريس بعض المواد بلغة اخرى عند الضرورة بقرار من مجلس الكلية .

المادة ٦ - ١ - يحدد المجلس الرسوم التي تتقاضاها الكلية من الطلبة .
ب - يكون للكلية موازنة خاصة به - تلحق بموازنة الوزارة .

المادة ٧ - يكون للكلية مجلس يسمى - مجلس الكلية - يشكّل على النحو التالي :

١ - الوزير	رئيس
ب - الامين العام للوزارة	نائب الرئيس
ج - الامين العام لوزارة التربية والتعليم	
د - العميد	
هـ - عمداء كليات الهندسة في الجامعات الاردنية غير الاهلية او من يقوم باعمالهم	
و - اثنان من الاساتذة او الاساتذة	اعضاء
المشاركين في الكلية يعينها الوزير	
بتنسيب من العميد لمدة سنة قابلة للتجديد	
ز - اثنان من ذوي الخبرة او العلاقة	
يعينها الوزير لمدة سنة قابلة للتجديد	

المادة ٨ - يتولى مجلس الكلية المهام والمسؤوليات التالية :

- وضع السياسة العامة للكلية لتحقيق اهداف الكلية .
- تقويم اعمال الكلية في ضوء السياسة العامة لها ، واعداد الخطط التي من شأنها تنفيذها باعمالها على الوجه الاكمل .
- اقتراح تعليمات القبول السنوية في الكلية وتحديد اعداد القبولين .
- اقرار خطط الدراسة والتدريب في الكلية .
- اقرار التعليمات الخاصة بالكلية .
- وضع التعليمات الخاصة بمعاملة المواد والساعات المعتمدة التي سبق للطلاب ان درسها .
- التحقيق بالكلية .
- اقرار الهيكل التنظيمي العلمي والاداري للكلية .
- منح الدرجات والشهادات العلمية .
- اي امور اخرى يرى رئيس مجلس الكلية مرضية عليه .

المادة ٩ - ١ - يكون للكلية مجلس اكلاديمي يتكون من الاساتذة والاساتذة المشاركين الاعضاء في مجلس الكلية ويرأسه الوزير .

ب - يتولى المجلس الاكلاديمي المهام والصلاحيات التالية وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس .
١ - تعيين اعضاء هيئة التدريس ورؤساء الاقسام وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم من فئة الى اخرى واعازتهم واستعارتهم وندهم وانتدابهم ومنحهم اجازات التفرغ العلمي والاجازات بغير راتب .

وقبول استقالتهم وانهاء خدماتهم وتصديق القرارات التأديبية الصادرة بحقهم وغير ذلك من شؤون اعضاء هيئة التدريس .
٢ - تنسيب ايجاد اعضاء هيئة التدريس ، والمحاضرين المتفرقين ومساعدتي البحث والتدريب والفنيين العاملين في المجال التعليمي في الكلية في بعثات للحصول على درجة علمية معينة وتحديد ايجادهم واي امور اخرى تتعلق بهم .

المادة ١٠ - يؤلف مجلس رؤساء اقسام برئاسة العميد وعضوية نوابه ورؤساء الاقسام العلمية في الكلية .

المادة ١١ - يتولى مجلس رؤساء الاقسام والمسؤوليات والمهام التالية :-

- الاشراف على تنظيم الدراسة في الكلية والتنسيق بين مختلف اقسام الكلية .
- مناقشة خطط الدراسة التي تقترحها الاقسام ورفعها الى مجلس الكلية .
- تنظيم اجراءات الامتحانات في الكلية والاشراف عليها واصدار قراراته بشأن نتائجها .
- التنسيب الى مجلس الكلية بمنح الدرجات والشهادات العلمية .
- الاشراف على تنظيم البحث العلمي في الكلية وتوجيه ودعمه .

مكة احمد الجليل

ز - التوصية الى المجلس الاكاديمي في جميع الامور المتعلقة باعضاء هيئة التدريس في الكلية وغيرهم من القائمين باممال التدريس فيها من تعيين وترقية ونقل وانتداب واعزاق وايداد ومنح الاجازات الدراسية وقبول الاستقالة وغيرها .
 ز - اعداد مشروع الموازنة السنوية للكلية وجدول تشكيلات وظائفها .
 ح - النظر في المسائل التي يحيلها اليه العميد ودراستها واصدار التوصية المناسبة بشأنها .
 المادة ١٢ - لكل قسم من اقسام الكلية مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع اعضاء هيئة التدريس فيه .

المادة ١٣ - يتولى مجلس القسم المسؤوليات والمهام التالية :
 ا - اقتراح الخطط الدراسية في القسم ورفعها الى مجلس رؤساء الاقسام .
 ب - اقرار المناهج التي يقرها اعضاء هيئة التدريس لموادهم .
 ج - مناقشة مشروعات البحث العلمي التي يقدمها اعضاء هيئة التدريس ورفعها الى مجلس رؤساء الاقسام .
 د - ابداء الرأي في طلبات التعيين والترقية لاجراء هيئة التدريس او المحاضرين في القسم .
 هـ - توزيع المحاضرات والاممال الدراسية على اعضاء هيئة التدريس .
 و - ابداء الرأي في اي موضوعات يعرضها العميد او رئيس القسم .
 المادة ١٤ - رئيس القسم مسؤول عن حسن سير التدريس في قسمه بما لا يتعارض مع احكام الانتظمة والتعليمات المعمول بها في الكلية

المادة ١٥ - ينسب العميد للمجلس الاكاديمي احدى اعضاء هيئة التدريس في القسم ممن يحملون رتبة الاستاذية رئيسا للقسم لمدة سنة قابلة للتجديد ، الا انه يجوز في حالات خاصة بقرارها المجلس الاكاديمي تعيين احد اعضاء هيئة التدريس في القسم من حيلة درجة الدكتوراه قلما باممال رئيس القسم ، وفي حالة غياب رئيس القسم يرأس العميد مجلس القسم

المادة ١٦ - ا - يدعو الى اجتماع كل مجلس من المجالس الواردة في هذا النظام رئيس ذلك المجلس او من ينوب عنه في حال غيابه ، ويكون النصاب القانوني لجلسة كل مجلس بحضور اكثرية الاعضاء .
 ب - تصدر القرارات لكل مجلس بأصوات اكثرية الحضور ، واذا تساوت الاصوات يكون رئيس الجلسة هو المرجح .
 ج - يجوز الاعتراض على القرارات الصادرة عن اي مجلس الى المجلس الذي يعلوه تسلسلا ، ويكون القرار الصادر عن المجلس المتعرض اليه قطعي

المادة ١٧ - لا يجوز ان ينظر في طلب التعيين او الترقية سواء في مجلس القسم او مجلس رؤساء الاقسام او المجلس الاكاديمي من هم في رتبة اكلاديمية ادنى من الرتب المطلوب التعيين فيها او الترقية اليها ويستثنى من ذلك الوزير .

المادة ١٨ - يشترط فمين يعين في رتبة استاذية او رتبة استاذ مشارك في الكلية ان يكون قد شغل رتبة الاستاذية ، وللجلسة عند الضرورة تعيين احد اعضاء هيئة التدريس من الرتب الاخرى من حيلة درجة الدكتوراه قلما باممال العميد .

المادة ١٩ - يعين العميد بقرار من المجلس بناء على تنسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد وتنتهي خدمته او خدمة القائم بامماله من مركز العمادة بالاستقالة او بتعيين بديل عن اي منها وفي حلة انتهاء خدمة اي منها فله ان يستمر في مهام رتبته الاكاديمية .

المادة ٢٠ - يتولى العميد المهام والمسؤوليات التالية :
 ا - ادارة شؤون الكلية التعليمية والعلمية والادارية وابور البحث العلمي ، وتنفيذ نظامها والتعليمات الصادرة بمتنفسها ، وقرارات المجلس والجان المختص .
 ب - تقديم تقرير في نهاية كل سنة دراسية الى مجلس الكلية عن شؤون التعليم والبعوث العلمية وسكر النشاطات الاخرى في الكلية ، واي اقتراحات يراها مناسبة .
 ج - دعوة مجلس رؤساء الاقسام الى الانعقاد ورئاسة اجتماعاته والافراف على توثيق قراراته ومتابعة تنفيذها .
 د - اى صلاحيات اخرى يفوضها اليه الوزير .

المادة ٢١ - ا - يعين الوزير قلما او اكثر للعميد بتنسيب من العميد من بين اعضاء هيئة التدريس من حيلة درجة الدكتوراه لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .
 ب - للعميد ان يفوض الى اي من نوابه او رؤساء الاقسام او مديري الوحدات الادارية او مديري المراكز في الكلية ايا من الصلاحيات المخولة له بقتضى هذا النظم والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها .

المادة ٢٢ - اعضاء هيئة التدريس في الكلية هم :

- الاستاذ .
- الاستاذ المشارك .
- الاستاذ المساعد .
- المدرس .

المادة ٢٣ - يتم تعيين عضو الهيئة التدريسية في الكلية وترقيته ونقله الى رتبة اعلى ضمن احدى الواحدة بقرار من المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام .

المادة ٢٤ - يشترط فمين يعين عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية الشروط العامة التالية وذلك بالاضافة الى الشروط والمؤهلات الخاصة الاخرى المنصوص عليها في هذا النظم :
 ا - ان يكون قد حصل على درجة جامعية او شهادات مهنية في حقل اختصاصه تمكنه من التدريس في الكلية ، على ان تكون تلك الدرجات او الشهادات مسبوقة بشهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ، والدرجة الجامعية الاولى .
 ب - ان يكون قادرا على القيام بالعمل في الكلية وبخاصة التدريس .
 ج - ان يكون لائقا من الناحية الصحية بناء على تقرير من اللجنة الطبية الحكومية المختصة .
 د - ان يكون غير محكوم عليه بجناية او بجناية مخففة بالسفوف .

المادة ٢٥ - يشترط فمين يعين في رتبة مدرس في الكلية ما يلي :
 ا - ان يكون قد حصل على درجة الماجستير او ما يعادلها في حقل التخصص الذي سيعين فيه .
 ب - ان يكون قد عمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال البحث والتدريس في جامعة او معهد تعترف بها وزارة التعليم العالي ، وذلك بعد حصوله على درجة الماجستير .
 ج - وفي الحقول الصحية والهندسية والفنية ان يكون قد حصل على درجة الماجستير او ما يعادلها في حقل التخصص الذي سيعين فيه ، وان يكون قد عمل في مهنته مدة ثلاث سنوات على الاقل بعد السنة التدريبية التالية لحصوله على درجة البكالوريوس اذا وجدت هذه السنة .

المادة ٢٦ - يشترط فمين يعين في رتبة استاذ مساعد في الكلية ان يكون قد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة معترف بها او ان يكون قد حصل على شهادة تخصصه تعادل درجة الدكتوراه من مؤسسة اكلاديمية او مهنية معترف بها .

المادة ٢٧ - ا - يشترط فمين يعين في رتبة استاذ مشارك في الكلية ان يكون قد حصل على درجة الدكتوراه وان يكون قد شغل رتبة استاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات في جامعة او معهد عال معترف به ، وان يكون قد نشر انتجا علميا فيها ادى الى تقدم المعرفة قام به بعد حصوله على الدكتوراه .
 ب - ويجوز ان يعين استاذ مشاركا من لم يعمل استاذيا مساعدا اذا كفت قد مضت عشر سنوات على الاقل على حصوله على شهادة الدكتوراه من جامعة او معهد عال معترف به بشرط ان يكون قد نشر بحوثا علمية او مؤلفات قيمة او قلم باممال فنية مبتكرة .

المادة ٢٨ - يشترط فمين يعين في رتبة استاذ في الكلية ان يكون قد حصل على درجة الدكتوراه ، وان يكون قد شغل رتبة استاذ مشارك مدة خمس سنوات على الاقل في جامعة او معهد عال معترف به ، وان يكون قد نشر وهو يشغل رتبة استاذ مشارك انتجا علميا فيها ادى الى تقدم المعرفة .

المادة ٢٩ - ا - يتم تقدير المؤهلات العلمية المطلوبة لتعيين اعضاء هيئة التدريس في الكلية من المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي مجلس رؤساء الاقسام .

هذا عند العمل

ب - يتم تقويم الانتاج العلمي المقدم لاغراض التعميم والترقية من لجان مختصة يؤلفها المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام ويشترط في اعضاء هذه اللجان ان يكونوا من الاساتذة ومن ذوي الاختصاص في التقويم .
ج - ينتقل عضو هيئة التدريس من فئة الى فئة اعلى ضمن الرتبة الواحدة اذا اتمى في الفئة التي سينقل منها مدة لا تقل عن خمس سنوات ونشر بحثا واحدا علميا اقل .
المادة ٣٠ - يجوز احتساب الخبرة العملية في غير البحث او التدريس الجامعي لاغراض تحديد الراتب فقط لمن يعين عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية ، وذلك على اساس سنتين من تلك الخبرة كسنة واحدة في الخدمة حدها اعلى .

المادة ٣١ - عند تعيين اي شخص عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية يجوز ان تعتمد في تعيينه رتبته التي كان او لا يزال يشغلها في اي جامعة اخرى معترف بها بحيث تؤخذ بعين الاعتبار رتبته واقدميته وغير ذلك من الامور شريطة ان يكون حاصلا على المؤهلات العلمية المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٣٢ - ١ - يكون عضو هيئة التدريس في الكلية بعد تعيينه تحت التجربة ، وينظر في تثبيته اذا كان اردنيا بعد مضي سنة على الاقل على ترقيته الى رتبة اعلى ، على ان لا ينظر في تثبيته في اي حالة من الحالات الا بعد مضي ست سنوات متوالية على الاقل على خدمته العملية في الكلية ، ويتم تثبيته بقرار من المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام ، وتحتسب مدة التجربة للمعزوف بعد تثبيته جزءا من خدمته العملية في الكلية .
ب - للمجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام اتمام خدمة عضو الهيئة التدريسية خلال مدة تجربته دون بيان السبب على ان يبلغ بذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من التاريخ المحدد لانتهاء خدمته .

المادة ٣٣ - يشترط لمن يرقي الى رتبة استاذ مشارك او استاذ با علمي :
١ - ان يكون قد مضى عليه في رتبته مدة لا تقل عن خمس سنوات ، واذا احتسبت له خدمة اكاديمية سابقة في جامعة اخرى معترف بها ، فيشترط ترقيته في هذه الحالة ان يكون قد قضى سنتين على الاقل في الرتبة التي عين بها في الكلية اذا كانت خدمته في تلك الجامعة ثلاث سنوات فاكمل .
ب - ان لا يكون قد صدر بحقه اذار نهائي خلال السنتين الاخيرتين من المدة القانونية التي يجب توافرها للترقية ، ويؤجل النظر في ترقيته لمدة سنة واحدة على الاقل من تاريخ توافر الشروط الاخرى للترقية اذا كان قد صدر بحقه مثل ذلك الاذار .
ج - ان يكون قد نشر وهو يشغل الرتبة التي ستتم ترقيته منها انتاجا علميا قيما ادى الى تقدم المعرفة ، ويجوز ان يحتسب ضمن الانتاج المعتمد للترقية ان يكون قد قام على نحو متميز بأعمال مهنية او فنية .

المادة ٣٤ - ١ - للمجلس الاكاديمي بناء على تنسيب من العميد منح عضو الهيئة التدريسية اقدمية في رتبته وراتبه لا تزيد على سنة واحدة في الرتبة الواحدة اذا كان قد قام بأعمال متميزة في مجال البحث العلمي والتدريس او في المجالات المهنية او الفنية .
ب - تحدد الاسس والشروط التي تمنح بموجبها الاقدمية المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها المجلس بعد الاستئذان برأي المجلس الاكاديمي .

المادة ٣٥ - لتفوض الهيئة التدريسية في تطبيق عمله في الكلية الحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي فيما يخص بواضيع الدراسة ونشاطاته في الكلية وذلك في حدود القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

المادة ٣٦ - تشمل مهام عضو الهيئة التدريسية في الكلية ما يلي وذلك ضمن السياسة العامة لها :
١ - القيام بالتدريس .
ب - التفرغ لواجبه العلمي في الكلية وبذلك اقصى الجهد للنبوه برسلتها العلمية والاحكام بالاسس والدراسات المتقدمة .
ج - اجراء البحوث والدراسات المتقدمة .
د - الاشراف على بحوث الطلاب وتقريرهم ونشاطاتهم العلمية والاجتماعية ونوجيههم علميا وفكريا .
هـ - اجراء التجارب المخبرية والحصول على الخبرة العملية المقررة في الخطط الدراسية .
و - اجراء الامتحانات .
ز - اجراء الندوات .
ح - الاشتراك في المجالس واللجان في الكلية .
ط - القيام بأي عمل ينهض بالكلية وينفع بها الى التمتع .

المادة ٣٧ - ١ - على عضو الهيئة التدريسية ان يقدم الى رئيس قسمه تقريرا سنويا عن نشاطه العلمي والبحوث العلمية التي انجزها والتي يمدتها ، وفي حصة وجود شعب داخل القسم يقدم مشرفا شعبيا تقريرا موحدا عن نشاطات اعضاء الهيئة التدريسية في القسم .
ب - على رئيس القسم ان يقدم تقريرا عن قسمه الى العميد الذي يقدم بدوره تقريرا عن نشاطات الاقسام الى رئيس المجلس الاكاديمي .
ج - تقدم التقارير المنصوص عليها في الفقرتين (١) و (ب) من هذه المادة مقترنة برأي العميد وذلك في نهاية الفصل الثاني من كل عام جامعي .

المادة ٣٨ - ١ - تكون ساعات العمل الاسبوعي لعضو الهيئة التدريسية :
أربعين ساعة تخصص منها ٩ ساعات للنشاط التدريسي للاستاذ و ١٢ اثنتا عشرة ساعة لاي عضو آخر من اعضاء الهيئة التدريسية وتوزع بقية الساعات من قبل رئيس القسم على الاعمال التالية : -

- البحث العلمي .
- الاشراف .
- مراجعات الطلبة .
- المشاركة في المجالس واللجان .

ب - لرئيس المجلس الاكاديمي ان يخفض النصاب التدريسي لعضو الهيئة التدريسية الذي يتولى اعباء ومسؤوليات في الكلية الساعات قبله بالتدريس .

المادة ٣٩ - تدفع لعضو الهيئة التدريسية الاجور والكفالات عن المحاضرات الاضافية التي يلقيها داخل الكلية اذا كان قد استوفى النصاب التدريسي المخصص له بمقتضى احكام الفقرة ١- من المادة ٣٨ من هذا النظام .

المادة ٤٠ - لا يجوز لعضو الهيئة التدريسية القاء او اعطاء دروس او محاضرات خارج الكلية الا بموافقة مسبقة من رئيس المجلس الاكاديمي بناء على تنسيب من العميد وبعد اخذ رأي رئيس القسم على ان لا يزيد عدد الدروس او المحاضرات التي يحق لعضو الهيئة التدريسية القاها او اعلائها على معدل ثلاث ساعات معتدلة اسبوعيا خلال الفصل الواحد .

المادة ٤١ - ١ - تكون الاجرة السنوية لاعضاء الهيئة التدريسية في الكلية كما يلي :
أ - لعضو الهيئة التدريسية سنة اسابيع في كل عام جامعي .
ب - ان يشغلون مناصب ادارية من اعضاء الهيئة التدريسية سبعة اسابيع في كل عام جامعي .
ج - توزع الاجرة السنوية المنصوص عليها في الفقرة ١- من هذه المادة بين الفصول ونسبها للتعليمات التي يصدرها رئيس المجلس الاكاديمي ، وتكون سنوية ولا يجوز تجزئتها .

مكتبة جامعة القاهرة

المادة ٤٢ - لرئيس المجلس الأكاديمي بعد أخذ رأي كل من العميد ورئيس القسم منح عضو الهيئة التدريسية اجازة لا تزيد مدتها على ثلاثة اسابيع لاداء غرضه الحج ولا تمنح له هذه الاجازة الا مرة واحدة طيلة مدة خدمته في الكلية .

المادة ٤٣ - تحدد الاجازات المرضية والطارئة وشروط منحها بموجب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الكلية .

المادة ٤٤ - ١ - للمجلس الأكاديمي بعد أخذ رأي كل من مجلس رؤساء الاقسام ومجلس القسم منح عضو الهيئة التدريسية الاردني المقيم في الخدمة الدائمة في الكلية ويشغل فيها رتبة استاذ او رتبة استاذ مشارك اجازة تفرغ علمي لمدة سنة كاملة او مجازة لفصلين اثنين عن كل ست سنوات تضافها ذلك العضو في خدمة الكلية ، ولا يجوز لاي سبب من الاسباب ان يتصل الفصل الزمني بين استخدام اجازة سنة التفرغ الاولى وسنة التفرغ الاخرى عن سنتين .

ب - يتقاضى عضو الهيئة التدريسية راتبه وعلاواته خلال اجازة التفرغ العلمي التي منحت له ، واذا قضى هذه الاجازة او اي جزء منها خرج الملكة فتدفع له الكلية اجور سفره مع زوجته وعدد من اولاده خلال سنة التفرغ لمرحلة واحدة ذهابا وايابا وفقا للتعليمات التي يصدرها رئيس المجلس الأكاديمي بمالي ذلك تحديد عدد الاولاد الذين يحق لهم السفر معه وسفر الشؤون التنظيمية لعملية السفر ووجهته واجراءاته .

ج - على عضو الهيئة التدريسية الذي منح اجازة تفرغ علمي ان يتفرغ مطلقا وكلها لاعمال البحث وفقا لبرنامج سبق اقراره بالطريقة والشروط التي تمنح بها تلك الاجازة ، ويترتب عليه ان يقدم الى رئيس المجلس الأكاديمي تقريرا عن البحوث العلمية التي اجراها خلال اجازته .

د - اذا لم يتفرغ عضو الهيئة التدريسية لاعمال البحث العلمي على الوجه المنصوص عليه في الفقرة (ج) من هذه المادة او لم يقدم التقرير المبين فيها تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت له بمقتضى احكام الفقرة ب من هذه المادة ما لم يقرر المجلس الأكاديمي غير ذلك على ان يبين الاسباب التي دفعت الى ذلك .

المادة ٤٥ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة للمجلس الأكاديمي بعد أخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام ان يمنح عضو الهيئة التدريسية المقيم في الخدمة الدائمة في الكلية اجازة بدون راتب لمدة ستواحدة او لبعض السنة قليلة للتمديد بحيث لا تزيد بمجموعها على ثلاث سنوات ، ويشترط في ذلك ان لا يمنح عضو الهيئة التدريسية اجازة ثانية بمقتضى احكام هذه المادة الا بعد مرور مئتي مدة الاجازة السابقة او مرور خمس سنوات على انتهاء تلك الاجازة السابقة ايها اكثر .

ب - يستثنى من تحديد المدة الزمنية ومن شرط التثبيت في الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ا - من هذه المادة عضو الهيئة التدريسية الذي يعين في منصب وزاري .

المادة ٤٦ - لا تعتبر الاجازات بدون راتب التي تمنح لاي عضو من اعضاء الهيئة التدريسية جزءا من خدمته في الكلية لاغراض الترقية والمكافآت والادبيات .

المادة ٤٧ - ١ - لرئيس المجلس الأكاديمي بعد أخذ رأي كل من مجلس رؤساء الاقسام ومجلس القسم ايفاد عضو الهيئة التدريسية في مهمة علمية خارج الكلية وتنظم الامور المتعلقة بهذا ايفاد بموجب تعليمات يصدرها رئيس المجلس بعد الاستئناس برأي المجلس الأكاديمي .

ب - تعتبر مدة ايفاد عضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته الفعلية في الكلية لاغراض الترقية والمكافآت والادبيات .

المادة ٤٨ - ١ - للمجلس الأكاديمي بعد أخذ رأي كل من العميد ومجلس القسم انتخاب عضو الهيئة التدريسية لمدة سنة واحدة طيلة التجديد لسنة اخرى للتعليم باعمال وظيفية اخرى داخل الكلية ، ويجوز انتخاب عضو الهيئة التدريسية لاداء مهام وظيفية اخرى خارج الكلية بموافقة .

ب - تحدد الحقوق المالية لعضو الهيئة التدريسية المتدرب بمقتضى الاحكام الخاضعة المتعلقة بالرواتب والعلاوات المنصوص عليها في هذا النظام .

ج - تعتبر مدة انتخاب عضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته الفعلية في الكلية لاغراض الترقية والمكافآت والادبيات .

المادة ٤٩ - ١ - للمجلس الأكاديمي بناء على تنسيب جاسر رؤساء الاقسام اعارة عضو الهيئة التدريسية في الكلية المقيم في الخدمة الدائمة في الكلية الجامعية للمعاهد العليا للتدريس او القاء المحاضرات فيها ، كما يجوز اعارته الى اي جهة حكومية او خاصة للعمل فيها ، على ان لا تتجاوز مدة الاعارة في اي حلة من الحالات ثلاث سنوات ، وان لا يعمل عضو الهيئة التدريسية مرة اخرى الا بعد مضي عشر سنوات على الاقل من انتهاء اعارته السابقة .

ب - تعتبر مدة اعارة عضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته الفعلية في الكلية لاغراض الترقية والمكافآت والادبيات .

ج - لا تدفع اي رواتب او علاوات او نفقات اخرى بها كان نوعها مما يستحقه عضو الهيئة التدريسية خلال مدة اعارته .

المادة ٥٠ - ١ - للمجلس الأكاديمي بعد اخذ موافقة كل من مجلس رؤساء الاقسام ومجلس القسم الموافقة على التمتع مع محاضرين متفرغين ومساعدى تدريس او بحث للعمل في الكلية وفق الشروط التي يرى المجلس الأكاديمي ادراجها في العقد ، على ان يكون المحاضر او مساعد التدريس والبحث مؤهلا للتدريس في المواد التي سيكلف بها ، ويوقع العقد في هذه الحالة من رئيس المجلس الأكاديمي .

ب - اذا عين المحاضر المتفرغ بعد حصوله على درجة الدكتوراه او ما يعادلها عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية فيجوز لاغراض الترقية ان يحتسب له جزء من خدمته كمحاضر متفرغ كما يجوز للاغراض ذاتها اعتمده بعض البحوث العلمية التي اجراها خلال خدمته تلك .

ج - يجوز ايفاد المحاضر المتفرغ في بعثة علمية وفقا لاحكام نظام البعثات العلمية المعمول به في الكلية .

المادة ٥١ - ١ - لرئيس المجلس الأكاديمي بناء على تنسيب العميد ، واخذ رأي مجلس القسم تكليف محاضرين غير متفرغين للتدريس او القيام باعمال التدريس في الكلية خلال فصل واحد او اكثر وذلك وفقا للاسس التي يقررها المجلس الأكاديمي لمثل هذا التكليف .

ب - لرئيس المجلس الأكاديمي دعوة الشخص من خارج الكلية لاقاء محاضرات او القيام بهام علمية فيها لمدة محددة ، وذلك وفقا للاسس والشروط التي يقررها .

المادة ٥٢ - تنتهي خدمة عضو الهيئة التدريسية في الكلية باحدى الحالات التالية واعتبرا من التاريخ الذي يحدده القرار الصادر بذلك او من تاريخ حدوث الواقعة التي تنتهي بها الخدمة .

١ - الوفاة .

ب - قبول الاستقالة .

ج - فقد الوظيفة .

د - الاستغناء عن الخدمة او انتهاء العمل او العقد .

هـ - العزل .

و - فقدان شرط من شروط التعيين الواردة في هذا النظام .

ز - اتمام الخامسة والستين من العمر ، وفي هذه الحالة يكون انتهاء الخدمة اعتبارا من نهاية العام الجامعي الذي اتم فيه سن الخامسة والستين والمجلس الأكاديمي بعد أخذ رأي العميد بتحديد خدمة عضو هيئة التدريس سنة فسخة بها لا يزيد على خمس سنوات .

المادة ٥٣ - ١ - تقدم استقالة عضو الهيئة التدريسية خطيا الى عميد الكلية قبل تسعين يوما على الاقل من بدء اي فصل دراسي ، ولرئيس المجلس الأكاديمي عدم التقيد بهذا الشرط الا ان رأى من ذلك .

ب - يرفع العميد الاستقالة الى المجلس الأكاديمي بعد أخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام ، ويصدر المجلس الأكاديمي بعد ذلك القرار الذي يراه يناسب بشأنها على ان يبلغ عضو الهيئة التدريسية القرار خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة حكما .

ج - على عضو الهيئة التدريسية الذي قدم استقالته ان لا ينقطع من عمله حتى قبولها والا اعتبر مقبدا لوظيفته .

مكافأة على العمل

المادة ٥٤ - يعتبر عضو الهيئة التدريسية فائدا لوظيفته اذا تغيب عن عمله دون عذر يقبله المجلس الاكاديمي مدة تزيد على واحد وعشرين يوما ، ولا يجوز اعادة تعيينه او استخدامه في الكلية الا بقرار من المجلس الاكاديمي يقضي بجواز اعادة استخدامه او تعيينه .

المادة ٥٥ - على عضو الهيئة التدريسية القيام بالهلم والواجبات المنوطة به في الكلية والتقييد باحكام القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها وان يتمتع في سياق ذلك عن الامور التالية وذلك تحت طائلة المسؤولية والعقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام : -

- ١ - القيام بأي عمل يتعارض مع مهله وواجباته في الكلية او يسهى الى الكلية او العاملين فيها .
- ب - الاشتراك في أي نشاط حزبي أو طائفي أو اقليمي أو القيام بذلك داخل الكلية .
- ج - اشغال بمنصب التدريس لأي من التعليمات المهنية .
- د - الاشتراك في عضوية مجلس ادارة الشركات او ادارتها الا اذا كلف بذلك من مجلس الكلية .

المادة ٥٦ - اذا خالف عضو الهيئة التدريسية القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها فباعتراض لاحدى العقوبات التأديبية التالية : -

- ١ - التنبيه ، ويرفع الى عقوبة الانذار اذا فرضت عقوبة التنبيه لمرتين .
- ب - الانذار ، وترفع الى عقوبة الانذار النهائي اذا فرضت عقوبة الانذار لمرتين .
- ج - الانذار النهائي ، ويحال من تفرض عليه هذه العقوبة الى المجلس التأديبي اذا ارتكب أي مخالفة بعد ذلك .
- د - تاخير النظر في الترقية بعد توافر شروطها ، على ان لا تقل مدة التأخير عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .
- هـ - ايقاف اثار التدريس في الخدمة الدائمة على ان لا تزيد مدة الايقاف على ثلاث سنوات .
- و - الاستغناء عن الخدمة مع صرف جميع الاستحقاقات المالية .
- ز - العزل ، مع الحرمان من مساهمة الكلية المالية في صندوق الادخار .

المادة ٥٧ - مع مراعاة احكام المادة ٥٨ من هذا النظام تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا النظام وفقا للصلاحيات التالية :

- ١ - لرئيس القسم فرض عقوبة التنبيه ، ويجوز ان فرضت عليه ان يستأنف قرار فرضها الى العميد المختص خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغها اليه .
- ب - لعميد الكلية فرض عقوبة التنبيه والانذار ، ويجوز ان فرضت عليه أي منها ان يستأنف قرار فرضها الى رئيس المجلس الاكاديمي خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغها اليه .
- ج - لرئيس المجلس الاكاديمي فرض عقوبة التنبيه وعقوبة الانذار وعقوبة الانذار النهائي .
- د - للمجلس التأديبي فرض أي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا النظام وذلك وفقا لما يبين له ويتناسب مع ظروف الدعوى التأديبية المقدمة اليه ، ويكون قراره في فرض عقوبات التنبيه والانذار والانذار النهائي قطعي .

المادة ٥٨ - ١ - لا يجوز فرض أي عقوبة تأديبية من حبل رتبة ادنى اكاديميا على حامل رتبة اعلى ، وفي هذه الحالة ترفع الترقية بفرص العقوبة الى حامل الرتبة الاعلى من رتبة عضو الهيئة التدريسية المراد فرض العقوبة عليه .

ب - لا يجوز فرض أي عقوبة تأديبية او تشديدا او تخفيفا قبل سماع اقوال احوال عضو الهيئة التدريسية واتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه وذلك من قبل الجهة التي لها صلاحية النظر في الاجراءات التأديبية الختمة .

المادة ٥٩ - ١ - يشكل المجلس التأديبي بقرار من المجلس الاكاديمي من خمسة من اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية ممن يحملون رتبة الاستاذية ، ويعين المجلس الاكاديمي رئيسا له من بين اعضاءه .

ب - يشكل المجلس الاكاديمي مجلسا التأديب الاستثنائي من خمسة من اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية ممن يحملون رتبة الاستاذية على ان يكون احد نواب العميد من بينهم ليتولى رئاسته المجلس التأديبي الاستثنائي ، وللمجلس الاكاديمي اعفاء أي منهم من عضوية المجلس او قبول اعفائه منها .

ج - للمجلس الاكاديمي تعيين عضو احتياطي او اكثر في كل من مجلسي التأديب ليحل محل أي عضو اصلي يتغيب عن جلسات المجلس لأي سبب من الاسباب .

د - بالرغم مما ورد في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة يجوز للمجلس الاكاديمي تعيين اعضاء في مجلسي التأديب من الرتب الأخرى من اعضاء هيئة التدريس في الكلية وذلك في حالة عدم توافر عدد كاف من اعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة الاستاذية .

المادة ٦٠ - يجتمع كل من مجلسي التأديب بدعوة من رئيسه ، وتكون أي جلسة يعقدها قانونية اذا حضرها الرئيس واثنان على الأقل من اعضاءه ، ويتخذ قراراته بالإجماع أو بأغلبية ثلاثة أصوات على الأقل .

المادة ٦١ - ١ - اذا نسبت الى أي من اعضاء الهيئة التدريسية مخالفة او قدمت شكوى بحقه ورأى العميد انها تستوجب عقوبة تأديبية اشد مما يملك هو او رئيس القسم صلاحية فرضها ، فيترتب عليه رفع امر المخالفة الى المجلس الاكاديمي معززا بالتحقيقات التي اجريت بشأنها مع ملاحظته او ملاحظته رئيس القسم حسب مقتضى الحال .

ب - لرئيس المجلس الاكاديمي اتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية بشأن المخالفة التي ترفع اليه بمقتضى احكام الفقرة ١ - ب من هذه المادة وذلك حسبما تقتضي به الوقائع المتصلة بها بما في ذلك فرض العقوبة التأديبية المناسبة على المخالف مما يدخل ضمن صلاحياته او تشكيل لجنة ثلاثية للتحقيق معه برئاسة أحد اعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة الاستاذية والتصرف بعد ذلك بالمخالفة وفقا لنتائج التحقيق بحفظها او فرض العقوبة او باحالتها الى المجلس التأديبي .

ج - اذا قرر رئيس المجلس الاكاديمي تقديم المخالف الى المجلس التأديبي فيتولى رئيس لجنة التحقيق الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة ب من هذه المادة الدفاع عن تقرير اللجنة امام المجلس التأديبي بما في ذلك تقديم البيانات والرافعات .

المادة ٦٢ - ١ - يبلغ عضو الهيئة التدريسية المحال الى مجلس التأديب نسخة من لائحة المخالفة المنسوبة اليه وذلك الى مكان عمله في الكلية او مكان اقامته وذلك قبل يوم الجلسة المحددة للشروع في النظر في المخالفة بسبعة ايام على الأقل ، وله الرد بصورة خطية على اللائحة خلال تلك المدة .

ب - لعضو الهيئة التدريسية المحال الى المجلس التأديبي الاطلاع على جميع اوراق ملف الدعوى التأديبية ، وحضور المحاكمة فيها بنفسه او اختيار وكيل عنه لذلك الغرض من داخل الكلية او من خارجها يحضر معه جلسات المحاكمة للدفاع عنه .

ج - لرئيس المجلس الاكاديمي توقيف عضو الهيئة التدريسية المحال الى المجلس التأديبي او الدعي العلم او المحكم عن العمل ، وفي هذه الحالة يوقف صرف راتبه وعلاواته ، على ان يجرى لقرار رئيس المجلس صرف ما لا يزيد على نصفها له خلال توقيفه من المسمى .

المادة ٦٣ - ١ - ينعقد المجلس التأديبي للشروع في النظر في الدعوى التأديبية خلال مدة اقصاها سبعة ايام من تاريخ احالة الدعوى اليه ، ويعقد جلسات يومية كلما امكن ذلك للنظر فيها .

ب - تكون جلسات كل من مجلسي التأديب سرية بما في ذلك الجلسة التي يتلى فيها قرار المجلس .

المادة ٦٤ - لكل من مجلسي التأديب دعوة الشهود او الخبراء وسماع اقوالهم مع القسم ، وله تشكيل أي لجنة يراها مناسبة من بين اعضاءه للتحقيق في أي ناحية من النواحي المتعلقة بالمخالفة التي ينظر فيها المجلس بما في ذلك اجراء الكشف الحسي بمعرفة الخبراء وذلك لتبكيه من اصدار القرار المناسب في الدعوى .

مكرر من المادة ٥٨

ب - يمنح عضو هيئة التدريس والمحاضر المتفرغ في التخصصات الأخرى علاوة اختصاص تسوي ٦٠٪ من الراتب الأساسي .

ج - تصرف لأعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين علاوة عقلية على النحو التالي : -

دينار	الزوجة
٧	الوليد الأول
٢	الوليد الثاني
٢	الوليد الثالث
٢	الوليد الرابع

ولا تدفع هذه العلاوة من أي من الأولاد بعد انجلبهم الثلاثة عشرة مالم يكونوا مواصلين لدراساتهم الثانوية أو الجامعية .

كما لا تدفع للزوجة التي تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة مابة أو خاصة .

د - علاوة شخصية بمقدارها ١٧ ديناراً .

هـ - علاوة كلية على النحو التالي : -

دينار	الاستاذ
٨٠	الاستاذ المشارك والاستاذ المساعد
٦٥	المدرس
٥٠	

المادة ٧٦ - للوزير بناء على تنسيب من العميد أن يكلف أي من العاملين في الكلية بما في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية فيها القيام بالتدريس أو إغلاء التي تصابه التدريس أو البحث العلمي أو بأي عمل آخر في الكلية وذلك أثناء الدوام الرسمي أو بعد انتهائه أو خلال أيام الاجرة التي يستحقها وذلك مقابل بكفاءة مالم يهـ .

المادة ٧٧ - للوزير أن يقرر بكفاءة مالية لاشخاص يكفون بالعمل في الكلية من خارجها أو يقدمون خدمة لها تستدعي التشجيع والتمكين .

المادة ٧٨ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة يستحق عضو هيئة التدريس عند انتهاء خدمته في الكلية بكفاءة تصب على اساس الراتب الاساسي الذي تقاضاه من الشهر الاخير من خدمته وتملأ راتب شهر واحد من كل سنة من سنوات خدمته الخمس الاولى في الكلية وراتب شهر ونصف من كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثانية وراتب شهرين من كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة وراتب ثلاثة اشهر من كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك وتحسب اجزاء السنة من سنوات الخدمة على اساس نسبتها الى السنة الكاملة .

ب - لا يستحق عضو هيئة التدريس مكافأة نهائية الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ١ - من هذه المادة إذا انتهت خدمته في الكلية بسبب ادانته بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والامعة وذلك بحكم قضائي قطعي .

المادة ٧٩ - ١ - تنص على أعضاء هيئة التدريس وسائر الموظفين الإداريين ومساعدتي البحث والتدريس والفنيين احكام نظام التأمين الصحي المعمول به .

ب - تنص على الموظفين الإداريين ومساعدتي البحث والتدريس والفنيين الاحكام المتعلقة بالموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٨٠ - تطبق الكلية الانظمة المعمول بها في الوزارات والدوائر الحكومية فيما يتعلق بالالزام والامور المالية وأي أمور أخرى الى المدى الذي لا يتعارض مع احكام هذا النظام .

المادة ٨١ - للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك التعليمات الخاصة بمنح درجة البكالوريوس وتنظيم البحث العلمي وتأسيس الطبابة .

الحسين بن طلال

١٤ - ٩ - ١٩٩١ م .

وزير الخارجية الدكتور عبدالله النصور	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المهندس رائف نجم	نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات المهندس علي السحيات	رئيس الوزراء وزير الدفاع طاهر المصري
---	--	---	--

وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير التعليم العالي الدكتور محمد الجهوري	وزير التربية والتعليم الدكتور عيسى الدحيات
-----------------------------------	-----------------------------	---	---

وزير الاعلام الدكتور خالد الكرعي	وزير الطاقة والنفرة المعدنية فايت الطاهر	وزير العمل وزير شؤون رئاسة الوزراء عبدالكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبدالكريم الكباريتي
-------------------------------------	---	---	---

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سليم الزعبي	وزير الدولة للشؤون البرلمانية عبد السلام قريجات	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السرور
---	--	---

وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد فارس الطراونة	وزير المياه والري المهندس سمير قنوار	وزير التربية الاجتماعية الدكتور عوني البشير
---	---	--

وزير الزراعة الدكتور صبحي القاسم	وزير العدل تيسير كتمان	وزير الداخلية جودت السبول
-------------------------------------	---------------------------	------------------------------

وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصحة الدكتور مدوح المبادي	وزير الصناعة والتجارة وزير التوطين المهندس علي أبو الراتب
-------------------------------------	------------------------------------	---

هكذا عند التطور

الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧-١٩٩١ م
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٨ - لسنة ١٩٩١ نظام كسوة القضاة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام كسوة القضاة لسنة ١٩٩١) ويعمل به بعد مرور ستين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحقيقا للغايات المقصودة من الواجبات الوظيفية للقضاة وفقا لما هو منصوص عليه في قانون استقلال القضاة رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وأي قانون يعدله أو يحل محله فإنه على القضاة والمدعين العامين أن يرتدوا كسوة القضاة في أثناء جلسات المحاكمة لدى المحاكم النظامية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ما عدا محاكم الملح .

المادة ٣ - كسوة القضاة عبارة عن جبة من القماش الاسود التي تتولى وزارة العدل اعدادها على نفقتها وتزويد القضاة والمدعين العامين بهاذلك وفقا للتعليقات التي يصدرها وزير العدل لهذه الغاية .

١٩٩١-٩-٧ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور عبدالله التور	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية المهندس رائف نجم	نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات المهندس علي السحيات
وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير التربية والتعليم الدكتور عبيد النحيات
وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير المعمل وزير شؤون رئاسة الوزراء عبدالكريم الدفمي	وزير السياحة والاتصال عبدالكريم الكباريتي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سليم الزعبي	وزير دولة للشؤون البرلمانية عبدالسلام فريجات	وزير الاعمال وزير الثقافة الدكتور خالد الكرعي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد غارس الطراونة	وزير المياه والسري وزير الاشغال العامة والاسكان بلوكلة المهندس سمير قعوار	وزير التربية الاجتماعية الدكتور موني البشير
وزير الزراعة الدكتور صبحي القاسم	وزير المعدل تيسير كتمان	وزير دولة جمال حديشة الخريشة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير المحمة الدكتور ممدوح المبرادي	وزير الصناعة والتجارة وزير التجهيز المهندس علي ابو الراغب

التعليمات المالية الخاصة بالمكتب الاتحادي ل (ارو) لمنطقة الشرق الاوسط في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
صادرة عملا بقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-١٩٨٥-١٩٨٥ والمتضمن تسميته
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ليكون مختصا لاغراض هذه المنظمة .

١. التزامات الحكومة : هي النفقات المنصوص عليها في الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمنظمة الاممية الاسيوية للانمائش الريفي (ارو) نيودلهي بالهند المنشورة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٤٢٩ تاريخ ١٦-١٠-١٩٨٦ م .

٢. تودع المبالغ المحصلة والمقررة بموجب موازنة الدولة سنويا كمساهمة في حساب خاص باسم مكتب المنظمة المذكورة في البنك المركزي الاردني او البنك المتعدد .

٣. تصرف هذه الاموال في الوجوه التالية :-

- شراء وصيانة الاجهزة والمعدات والالات والاثاث واللوازم
- صيانة المكتبة
- شراء الكتب والمجلات والمطبوعات واللوازم المختلفة
- الضيافة ورسوم المؤتمرات والندوات بموافقة الوزير بتشجيع الممثل المقيم
- اجور العمال
- مكافآت المستخدمين المكلفين بعمل اضافي بموافقة الوزير بتشجيع الممثل المقيم
- اية امور تساهم في عملية تسير اعمال المكتب بموافقة الوزير بتشجيع الممثل المقيم
- اجور التنقلات وعلاوات السفر
- شراء خدمات مهنية او فكرية او ثقافية

٤. تصرف الاموال المذكورة آنفا

١ - تصرف المبلغ الذي لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مئتي دينار بقرار من الممثل المقيم .

٢ - تصرف المبلغ الذي لا تتجاوز قيمتها ١٠٠٠ الف دينار بقرار من الممثل المقيم بناء على توصيته لجنة مشتريات من اثنين من موظفي المكتب يمينها .

٣ - تصرف المبلغ الذي تتجاوز قيمتها ١٠٠٠ الف دينار بقرار من الوزير بناء على طلب الممثل المقيم وتنسيق من لجنة المشتريات .

٤ - يراعى عند صرف المبلغ المبينة سابقا الاجراءات الواردة في التشريعات المالية العادة سواء في الشراء والاستلام والاداء والاخراج .

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
سليم الزعبي

مكرا من الممثل